المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس

د/ عقون سعاد *

جامعة بومرداس- الجزائر

Abstract:

This study seeks to highlight what characterizes the Boumerdes region to attract small enterprises and medium-sized private and it has a viable make a fertile environment for the creation, growth and prosperity of these institutions to the content of the Investment Opportunities tourist, agricultural and industrial, as well as and in the field of fishing and fish farming, also aims to get to know the nature of the small and medium enterprises in the state under the state's efforts and the efforts to achieve local economic and social development of the local authorities, and to support and encourage the creation of this type of enterprises in various economic sectors and this is through the various support bodies in them**Keywords**: financial liberalization, the financial sector, fiscal restraint, financial reform, banks, financial markets.

Small and medium enterprises are capable of that established on a sound footing and received adequate support to achieve economic balance and social suffered a number of municipalities in the state because of it, and for their ability to geographical spread and expansion into remote municipalities and provide new opportunities for the inhabitants of those areas were not pre-existing

Key words: small and medium enterprises, the jurisdiction of Boumerdes, local development.

* أستاذة محاضرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس مايل: souad.aggoun@gmail.com

مقدمة

ترتبط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لأية دولة مهما كان حجمها أو درجة تقدمها ارتباطا وثيقا بالتنمية الإنسانية و بالاستثمار في المورد البشري باعتباره المحور الأساسي لكل تنمية فعالة شاملة و مستدامة، و تعد مساهمة جميع شرائح و مكونات هذه الدولة كل حسب اختصاصه و مؤهلاته أمرا حتميا لإنجاح إستراتيجيات التنمية سواءا على المستوى الوطني و لكن بدرجة أكثر على المستوى المحلي للنهوض بالمجتمعات و ترقيتها و إمتصاص البطالة.

و في هذا المجال تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أنسب الحلول الاقتصادية للدول السائرة في طريق النمو بصفتها مصدر أساسي للتوظيف و تخفيض معدلات البطالة والمساهمة في الرفع من الدخل الوطني خاصة خارج المحروقات، كما أنها تعمل على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية التي تعتبر غير ربحية و مستهلكة للمداخيل المالية الوطنية، و لها أيضا القدرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بصورة أسرع وبتكلفة أقل عن المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات عالية نظرا لتخصصها في مشاريع صغيرة، ويمكن في نفس الوقت أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كفاءات إدارية وتقنية يمكنها الانتقال للعمل في المؤسسات الكبيرة، الي جانب محافظتها على الصناعات التقليدية ، بجانب مساعدتها للمؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة والصناعة كمقاولة باطنية.

ولاية بومرداس ولاية ساحلية تزدهر سواحلها صيفا بالمصطافين، تمتلك أراضي خصبة تؤهلها لان تكون منتج و ممول بإمتياز لمحاصيل فلاحية متنوعة، تحتوى على قطب جامعي متباين التخصصات يوفر فرص متعددة للتكوين و كذا معاهد متخصصة، كما أنها تضم عدد من المناطق الصناعية التي تحتوى على مؤسسات تحتاج لليد العاملة المؤهلة و للفرص الإستثمارية للتوسع، تشكل منطقة عبور لإحتواءها على شبكة للمواصلات برية و سكك حديدية و موانئ، و تزخر بإمكانيات طبيعية في الري و المناجم و الصيد البحري تعطيها القدرة لأن تحقق مستوى تنموي معتبر مقارنة بغيرها من الولايات إلا أنها تعاني من تباين تنموي بين بلدياتها خاصة الريفية منها بالنظر للبلديات الحضرية.

تهدف بذلك هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على الإمكانيات المتاحة في الولاية و الوقوف على نسيج المؤسسات المتوسطة و الصغيرة المتواجدة بها لأجل التحسيس بإمكانية ترقية هذه الولاية و محاولة دفع الشباب الراغب في المقاولتية للخوض في المجالات المتاحة خاصة من فئة شباب الولاية خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة في مختلف التخصصات لتحمل مسؤولية المشاركة في تقوية نسيج المؤسسات في الولاية و تحقيق التوازن التنموي المطلوب.

1/ تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة و أهميتها :

أ- تعاريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف فإن أعداد كبيرة من الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.[1]

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ".[2]

أما في الجزائر فيعرف القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مادته الرابعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات ، بحيث تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار (2 مليار دج) أو لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية خمسمائة مليون دينار (500 مليون دج)، و أن تستوفي معايير الإستقلالية (إمتلاك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر)[3]. و قد قدمت المواد 5-6-7 من القانون أعلاه تفصيلا أكثر للأصناف الثلاثة التي تشملها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و هي موجزة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دينار	لا يتجاوز 100 مليون دينار
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	لا يتجاوز 10 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نصوص المواد 5-6-7من القانون 01-18

- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.

- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

2/ معطيات عامة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الهدف من عرض هذه المعطيات، هو محاولة إبراز أهم الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، من حيث تركيبتها النوعية والعددية، مجالات نشاطها الأساسية ومناطق تواجدها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2):تطور عدد ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعيتها

طبيعة المؤسسات	نهاية السداسي الأول 2013		السداسي الأول 2012		نسبة التطور(%) 2013-2012
	العدد	%	العدد	%	
1/ المؤسسات الخاصة					
أشخاص معنوية	441 964	59,09	407779	59,32	8,38
أشخاص طبيعية	136 622	18,27	124923	18,17	9,36
المؤسسات التقليدية	168 801	22,57	154123	22,42	9,52
المجموع الجزئي1	**747 387**	**99,93**	**686825**	99,92	8,82
2/ المؤسسات العمومية					
أشخاص معنوية	**547**	**0,07**	**561**	0,08	-2,50
المجموع الجزئي2	**547**	**0,07**	**561**	0,08	-2,50
المجموع	**747 934**	**100**	**687386**	100,00	8,81

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، وزارة الصناعة و المناجم (bulletin_PME_23_francais_vf_nov_2013.pdf)

نجد من القراءة الأولية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مكونة أساسا من المؤسسات الخاصة بإختلاف أشكالها، إذ أن المؤسسات العامة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا مقدارها %0,08 .

الجدول رقم (3): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	المؤسسات الخاصة				المؤسسات العمومية		التغير (%)
	السداسي الأول 2012	(%)	السداسي الأول 2013	(%)	التغير (%)	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	
الزراعة	4 142	1,02	4 458	1,01	7,63	184	184	0,00
المحروقات، الطاقة، المناجم و خدمات مرفقة	2 014	0,49	2 217	0,50	10,08	10	11	10,00
البناء و الأشغال العمومية	139 875	34,30	147 005	33,26	5,10	40	42	5,00
صناعة	65 859	16,15	70 840	16,03	7,56	169	160	(-5,33)
خدمات	195 889	48,04	217 444	49,20	11,00	158	150	(-5,06)
المجموع	**407779**	**100**	**441 964**	**100**	**8,38**	**561**	**547**	(-2,50)

المصدر: نفس المرجع السابق

و يلاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة أن قطاع الخدمات يتصدر قائمة المؤسسات المنشأة بأكبر نسبة من عدد و بأعلى نسبة تطور بين السداسي الأول لكل من 2012 و 2013 إذ قدرت بـ 11%، يليه قطاع المحروقات الطاقة و المناجم و الخدمات المرفقة بـ 10,08 %.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فهى تنشط أساسا في الزراعة الصناعة ثم الخدمات، و قد إنخفض عددها مقارنة بالسداسى الأول لسنة 2012 بنسبة 2,5 و هذا راجع بالخصوص لإعادة هيكلة حافظة النشاطات (restructuration des portefeuilles)

و قد شهدت المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الخاصة معدل نمو بـ 8,82 مقارنة بنهاية السداسي الأول لسنة 2012 مسجلة زيادة مقدارها 60562 مؤسسة موزعة كما يلي:

الجدول رقم (4): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول 2013

طبيعة المؤسسة	حركة الـ م ص م خلال السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013	الإرتفاع مقارنة بالسداسي الأول 2012
	إنشاء	إعادة تنشيط	شطب	نمو		
أشخاص معنوية	20 308	3 962	2 423	21 847	441 964	34185
أشخاص طبيعية	6 411	-	183	6 228	136 622	11699
المؤسسات التقليدية	0928	-	55	8037	168 801	14678
المجموع	**34 811**	**3 962**	**2 661**	**36 112**	**387747**	**60562**

المصدر: نفس المرجع السابق

كما يلاحظ أن نسبة 91,06 % من نسبة المؤسسات الخاصة المختفية أشخاص معنوية، و قد شهدت إرتفاع بالنسبة لـ 1987 المسجلة في السداسي الأول لسنة 2012 بإختفاء 436 مؤسسة أي بمعدل إختفاء يبلغ 0,55 % من إجمالي المؤسسات ذات الشخصية المعنوية (بينما كان هذا المعدل 0,49% في السداسي الأول لسنة 2012) ، في حين أن 6,88 % أشخاص طبيعية و 2,07% صناعات تقليدية.

إن أكبر نسبة لإختفاء المؤسسات تتواجد ضمن قطاع الخدمات (252 مؤسسة بمعدل إختفاء 53,53%) تم قطاع البناء (128 مؤسسة بمعدل إختفاء 33,26%) و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختفاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية حسب قطاعات النشاط.

قطاع النشاط	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	الفارق	
			العدد	%
الزراعة	21	30	9	1,24
المحروقات، الطاقة، المناجم و خدمات مرفقة	7	11	4	0,45
البناء و الاشغال العومية	678	806	128	33,26
صناعة	236	279	43	11,51
خدمات	1 045	1 297	252	53,53
المجموع	**1 987**	**2 423**	**436**	

المصدر: نفس المرجع

3/ نماذج من المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن تشخيص أي مؤسسة يعني "الوقوف على حالتها التنظيمية والوضعية المالية فالإنتاجية والتسويقية دون أن ننسى وضعية الموارد البشرية للوقوف عل الوضعية الحالية للمؤسسة واستخلاص نقاط القوة و الضعف لأخذها بعين الإعتبار في عملية التأهيل ، إن المشكل الأساسي في المؤسسات الجزائرية هو مشكل نظام، فأسلوب الإدارة في تعاملاتها مع العاملين أو المتعاملين الخارجيين لابد من إعادة النظر فيه و هذا ما يفرض الإصلاح الإداري"[6]. فيما يلي نماذج للمشكلات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر[7]:

1-المشكلات البشرية :تضم المشكلات البشرية عدة أشكال:

-مشاكل معرفية : و يرتبط هذا الشكل بمستوى التعليم، الكفاءة، الخبرة و المعرفة المتخصصة التي يمتلكها كل من رب العمل و العمال على حد السواء، حيث يسود نمط المدير المالك غير المحترف الذي لم يتدرب على مهنة الإدارة، و جراء هذا القصور قد تنتج" بعض الممارسات الإدارية الخاطئة مثل عدم الاهتمام بالتخطيط و النظرة العاجلة في تصريف الأمور، و ضعف الثقة في الآخرين، و عدم الرغبة في تفويض السلطة، و عدم التفرغ لأعمال الإدارة، و التدخل في كافة الأعمال التنفيذية[8] ".

-مشكلات ثقافية :إن العوامل الثقافية تؤثر بشكل كبير على نمو الإبداع و مستوى الإنجاز ونوعه، إلا أن ثقافة الاستثمار في مجتمعنا تكاد تكون منعدمة أو يمكن القول أنها محدودة فالتخطيط و دراسة الجدوى المروعات قبل البدء فيها لا تهم الكثيرين، حتى أن مستوى طموح هؤلاء لا يرقى إلى مستوى تطوير و إنماء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بل يتوقف هذا الطموح في مستوى الحفاظ على رأس المال، الحصول على منزل وسيارة إضافة إلى تسديد مختلف القروض التي تحصل عليها في إطار إنشائه لمؤسسته، مما يؤدي إلى فشل مبكر لمثل هذه المشروعات.[9]

-مشكلات متعلقة بطريقة التسيير :إن النمط السائدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمط الإدارة الفردية أو العائلية، ففي أغلب الأحيان نجد أن المالك هو نفسه لا المدير و يعتمد عليه في كل نواحي إدارة المشروع خاصة مع عدم وجود تنظيم واضح يحدد المسئوليات والسلطات الخاصة بالوظائف، فليست هناك إجراءات عمل مكتوبة، كما أنه نادرا ما يطبق مبدأ التخصص و تقسيم العمل، فالشخص الواحد يعهد إليه القيام بعدة أعمال و واجبات متباينة و لا صلة بينها، كما يلاحظ اتساع نطاق الإشراف"[10]

-مشكلات متعلقة بالموارد البشرية: إن نقص العمالة المدربة من القوى العاملة يعتبر من أهم المعوقات التي يواجهها قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة [11]و يلاحظ في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في الغالب على توظيف الأقارب و المعارف، وعدم الرغبة و الاهتمام في إتباع سياسات مقننة للعاملين و يشمل ذلك سياسة الاختيار و التعيين و الأجور و الرواتب والتدريب و تطوير الكفاءات الإدارية[12] .

2-المشكلات التنظيمية: تتعلق المشكلات التنظيمية بكل من عملية استخدام التكنولوجيا، التمويل، التسويق و التصدير، الاجراءات الإدارية .و يمكننا توضيحها فيما يلي[13]:

- **مشاكل متعلقة بالإجراءات الإدارية :** إن صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول طلب مشروع استثمار ما و طول أمدها يشكل عائقا أساسيا أمام الشاب الجزائري المقاول، فنشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا، و إنعدام ذلك يضيع على أصحابها و على الإقتصاد الوطني فرص إستثمارية لا تعوض، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح، و ما يصاحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط و ربما تركه نهائيا.

- **مشاكل متعلقة بالتسويق و التصدير:** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في يومنا العديد من الصعوبات التسويقية و التصديرية على الخصوص، و يتجلى هذا النوع من المعوقات في نقص الكفاءات التسويقية، و القوى البيعية عموما و نقص المعرفة و الخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق من جانب إدارة المؤسسة الصغيرة، و قصر مفهوم التسويق على أعمال البيع و التوزيع، و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية و نقص المعلومات عن حاجة السوق"[14].

كما أن هناك عراقيل أخرى حيث تميز الاستيراد بالفوضى و عدم حماية المنتج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة ، ناهيك عن قصور قنوات وشبكات التسويق المحلية، نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية، عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق، و ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاق على الدعاية التسويقية.

- **التكنولوجيا**: من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا، شأنها شأن المورد البشري، و ذلك لقلة و ضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى و هو ما يجعل

حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال .حتى أن ما يتوافر لديها من معرف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة[15]".

- **الائتمان**: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، ويرجع السبب في ذلك إلى البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار،كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية) و ضعف تكييف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد (نقص شديد في التمويل طويل الأجل، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات، ارتفاع معدلات الفائدة) [16].

4/ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بومرداس:

أ- تقديم موجز لولاية بومرداس:

تعود تسمية بومرداس إلى الشيخ أحمد بن علي البومرداسي الذي حل بهذه المنطقة و استقر فيها في نهاية القرن الثامن عشر، فقد كان المجال الحالي لبومرداس قبل 1958 يتكون من قرية الصخرة السوداء من جهة ومن مساحة ثلاث مزارع تابعة للفرنسيين (قيما، كلوس سانت أندري، فريما) وفي سنة 1958 تم إنشاءها لبلدية الصخرة السوداء، و كانت مقر السلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة طبقا لاتفاقيات ايفيان. وبعد الاستقلال وكلت مهام إدارتها و تسييرها إلى مؤسسة سوناطراك قصد تنميتها و هذا بتحويلها إلى قطب للدراسات الجامعية و البحوث العلمية لهذا كلفت سوناطراك مكتب الدراسات الاسكندينافي (Scandinavian Engineering cooperation) بإنجاز مخطط التعمير في مرحلتين1970 ثم 1976 الذي حدد كيفية توسعها ومن بين المشاريع التي أنجزت نجد المعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL) سوناطراك و المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية(INPED).[17]

فنشأت ولاية بومرداس بموجب المادة 39 من القانون رقم84-09 المؤرخ في 2 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي تضمن التقسيم الإداري الجديد وقد كانت تتكون بموجب هذا القانون من 38 بلدية، تم اقتطاع 6 بلديات منها في سنة 1997 هي كل من رويبة، رغاية، عين طاية، برج البحري، المرسى، هراوة، لتصبح 32 بلدية مقسمة على 9 دوائر .

وهي ولاية ساحلية تقع في الوسط على مقربة من العاصمة وهو موقع جغرافي متميز، يتيح لها استغلال مواردها بشكل جيد، تميزت الولاية بطابع صناعي بعد الإستقلال كونها كانت تضم مناطق صناعية كبيرة كما سبق ذكره في كل من بلديتي رويبة ورغاية والتي كانت تساهم بـ % 91 من المداخيل الجبائية للولاية إلى غاية اقتطاع ستة بلديات، ومن بينها رغاية ورويبة الصناعيتين بذلك أصبحت الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى.

تتمتع الولاية بعدة إمكانيات طبيعية، تعطيها القدرة لأن تحقق مستوى تنموي معتبر مقارنة بغيرها من الولايات، وتعاني كغيرها من ولايات الجزائر من تباين تنموي بين بلدياتها خاصة الريفية منها مقارنة بالبلديات الحضرية، وقد تعمق هذا المشكل كثيرا بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر. بذلك ظهرت الحاجة لتحقيق تنمية تمكن من رفع مستوى معيشة سكان الأرياف، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تلعب دو ا ر محوريا في ذلك فإن الإهتمام بها على مستوى الولاية جد حديث، إذ لم يتم إنشاء مديرية مستقلة لهذا القطاع في الولاية إلا سنة 2006 ، كأول خطوة لتفعيل دورها على مستوى الولاية واستغلال خصائصها[18].

ب- الإمكانات الإقتصادية لولاية بومرداس:

يمكن حصر الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية في النقاط الآتية:

- الموقع الجغرافي:

ولاية بومرداس ولاية ساحلية تقع في وسط البلاد تتربع على مساحة قدرها 1456,16 كم^2 بشريط ساحلي طوله 100كم يمتد من بودواو البحري غربا إلى بلدية عفير شرقا يحدها: من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الشرق ولاية تيزي وزو، من الجنوب ولايتي البويرة والبليدة ، من الغرب ولاية الجزائر. و هي تضم 15 بلدية ريفية من بين 32 بلدية، يغلب عليها طابع فلاحي حيث تتمتع بإمكانيات فلاحية هامة، ومنها من لها إمكانيات سياحية معتبرة[19] .

الجدول رقم (06): المساحة حسب دوائر بلدية بومرداس

تسمية الدائرة	عدد البلديات	المساحة كم^2
بومرداس	03	83,53
دلس	03	129,93
ناصرية	02	85,38

برج منايل	04	275,13
يسر	04	190,31
الثنية	04	167,87
بودواو	05	183,01
خميس الخشنة	04	189,85
بغلية	03	151,15
المجموع	**32**	**1456,16**

Source :http://tecnicaurbanistica.com/userfiles/ParcsIndustriels/6.monographie-boumerdes.pdf

تقع الولاية في الوسط وهي قريبة من العاصمة أكبر مركز إقتصادي إذ تبعد عن ميناء الجزائر بـ 45 كم فقط إضافة إلى قربها من مراكز صناعية كبرى (رغاية ، رويبة ، واد السمار)، وموقعها يجعلها تشكل منطقة عبور بين الشرق والغرب حيث تخترقها شبكة مواصلات (سكك حديدية، وطرق وطنية) أبرزها : الطريق السريع الثنية الجزائر : مكون من الطريقين الوطنيين 61 و 5، الطريق الوطني رقم 12 يربط بين الثنية وتيزي وزو ، الطريق السيار شرق غرب الرابط بين شرق البلاد وغربها، إضافة إلى 67,5 كم من السكك الحديدية تربط مختلف مناطقها ببعض وتربط الولاية بولايات أخرى ، و بذلك فإن الولاية تتمتع بموقع جغرافي جد مميز اقتصاديا.

- **التركيبة الديمغرافية**:

بلغ عدد سكان ولاية بومرداس 802083 شخص حسب إحصائيات سنة 2008، بمعدل نمو مقارنة بسنة 1998 قدره 1,2٪ مع تركيز قوي في بلدية خميس الخشنة بـ 75962 ساكن ما يمثل حوالي 9 ٪ من مجموع سكان الولاية.

الشكل رقم (01): التوزيع الديمغرافي حسب بلديات الولاية إحصائيات 2008

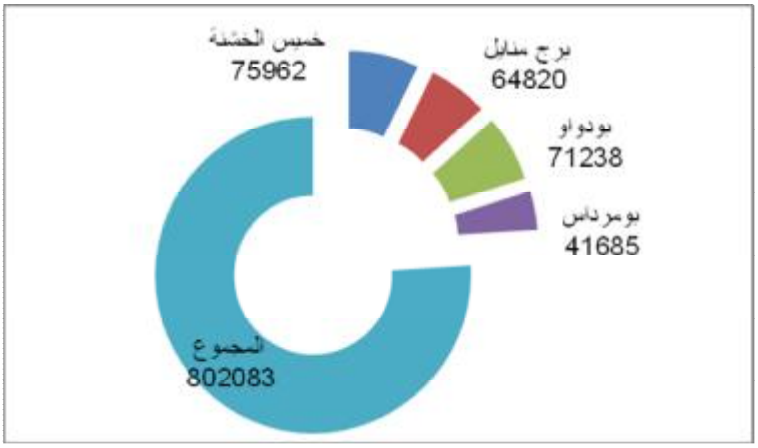

إن نسبة الشباب الذين يتراوح سنهم بين 20 و 24 سنة مقدرة بـ89913 ساكن بنسبة 11,20٪ من إجمالي سكان الولاية تمثل عامل مهم، كما يبلغ عدد السكان الذين يقل سنهم عن 15 سنة 208878 ساكن و يمثلون بذلك نسبة 26 ٪ من إجمالي السكان، وهذا سيشكل في السنوات المقبلة مورد بشري معتبر .[20]

- **الفلاحة والصيد البحري:**

مناخ الولاية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط وتعتبر الولاية من أكثر الولايات المروية في الوطن كون معدل تساقط الأمطار بها يتراوح بين 500 ملم و 1300 ملم/ سنويا[21]، ويقدر حجم المياه الجوفية بـ82,88 هم^3. تقدر المساحة الزراعية الكلية بـ 593 99 هكتار أي بنسبة % 68.40 من المساحة الكلية، المساحة الصالحة للزراعة منها تقدر بـ 739 65 هكتار أي % 66,01 من المساحة الزراعية، وتقدر المساحة المسقية منها 200 12 هكتار. تضم الولاية عدة أودية واد سباو، واد يسر، واد الأربعطاش، واد قدارة، وتضم ستة سدود بقدرة استيعاب إجمالية تقدر ب 000 184 183 م 3 هي : سد قدارة بقدرة استيعاب 145 600 000م^3، سد حميز بقدرة استيعاب 000 280 16 م^3، سد بني عمران بقدرة استيعاب 000 100 13 م^3، سد ساحل بوبراك بقدرة استيعاب 000 700 3 م^3 ، سد جنات بقدرة استيعاب 000 800 2 م^3، سد شندر بقدرة استيعاب 000 700 1 م^3، السدود الثلاثة الأخيرة هي مخصصة للري.[22]

تملك الولاية ثلاث موارد منجمية أساسية هي: الحصى و الحجارة (les agrégats) تتركز في بوزقزة، قدارة، سي مصطفى، الخروبة، جنات وعمال بمستوى إنتاج سنوي يقدر بـ 673 5

216 طن؛ الصلصال (l'argile) تتركز في بودواو وقورصو بمستوى إنتاج سنوي يقدر ب 341 330طن؛ le tuf تتركز في سي مصطفى و ثنية بمستوى إنتاج سنوي يقدر ب 1 272 271طن.

يبلغ طول الواجهة البحرية للولاية 100 كم تضم ثلاث موانئ صيد هي: ميناء دلس وهو ميناء مختلط تجاري وللصيد وبطاقة 162 وحدة صيد، ميناء زموري بطاقة 183 وحدة صيد، ميناء جنات بطاقة 115 وحدة صيد.

- **إمكانات سياحية:**

تضم الولاية عشر مناطق امتداد سياحي بمساحة إجمالية تقدر بـ 4512 هكتار وهي: دائرة بودواو منطقة امتداد سياحي واحدة بمساحة 419 هكتار، -دائرة بومرداس والثنية : ثلاث مناطق بمساحة 542 هكتار، دائرة برج منايل : ثلاث مناطق بمساحة 2731 هكتار، دائرة بغلية : منطقة واحدة بمساحة 520 هكتار، دائرة دلس منطقة واحدة بمساحة 300 هكتار. كما تتوفر ولاية بومرداس على 17 منشأة للايواء بين فنادق ومركبات سياحية، بقدرة تتجاوز 3196 سرير موزعة على مساحة الولاية، و تضم أيضا إمكانيات سياحية طبيعية معتبرة من مناطق أثرية (قصبة دلس ومناطق أثرية في كل من جنات، برج منايل، ثنية، سي مصطى، زموري، يسر) مناطق ريفية وغابات (8 غابات بمساحة إجمالية تقدر ب 951 22 هكتار ما يعادل 15,75 % من المساحة الإجمالية للولاية) بالتالي فإن الولاية مؤهلة لأن تكون سياحية بالدرجة الأولى.[23]

- **قطاع الصناعة**: ولاية بومرداس لديها طاقات صناعية من 500 مشروع (منها 40٪ هي قيد التشغيل). عدم بدء العمل لبعض المشاريع يعود للعدة أسباب رئيسية وهي أن أسعار المتر المربع باهظة، فضلا عن مشكلة الانتهاء من شكليات الإجراءات الادارية، على وجه الخصوص ترخيص التقسيم وتصاريح البناء. و تحتوي الولاية على 23 منطقة صناعية بمساحة إجمالية قدرها 193,98 هكتار منها 19,32 هكتار لا تزال متاحة بها.

- **الصناعات التقليدية**:

تشتهر ولاية بومرداس بالصناعة التقليدية، وصناعة السيراميك بامتياز المستعمل في تزيين جدران المنازل والقاعات الكبرى، كذلك الأواني وبعض الديكورات. يتخذ فنانو هذه المنطقة جزء من الثروة التاريخية من خلال نقل الآثار، اضافة الى صناعة الفخار، والمجوهرات والفضة والزجاج وأشياء أخرى، غير أنها لا تلقى الاهتمام المحلي، مما يؤذي الى استنزاف هذا النوع من الاستثمارات.

24	أولاد موسى	644	5,70	3 756
25	سي مصطفى	170	1,50	1 006
26	سيدي داود	84	0,74	275
27	سوق الحد	63	0,56	122
28	تاورقة	60	0,53	193
29	الثنية	299	2,65	1 334
30	تيجلابين	295	2,61	1 898
31	تيمزريت	56	0,50	244
32	زموري	515	4,56	3 461
المجموع		**11 304**	**100**	**60 084**

المصدر: نشرة معلومات إحصائية لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بومرداس (ديسمبر 2015) حسب إحصائيات صندوق الوطني للضمان الإجتماعي CNAS

نسجل زيادة في إنشاء المؤسسات تقدر بـ 19,09 ٪ أي 1812 مؤسسة مقارنة بمعطيات السنة الفارطة (492 9 مؤسسة في 2014)، و من جهة أخرى نجد أن 57٪ من هذه المؤسسات متركزة في المنطقة الغربية من ولاية بومرداس (بلديات: بومرداس 17٪، بودواو 12٪، خميس الخشنة 8٪، أولاد موسى 6٪، حمادي 5٪، أولاد هداج 4٪، قورصو 2٪)

الجدير بالذكر أن إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و البالغة 60084 مؤسسة مرتفعة مقارنة بالمعطيات التي تجمعها المديرية من مختلف مصادر المعطيات التي تتوفر لديها و المتمثلة في وكالات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في ولاية بومرداس (ANSEJ, ANGEM, CNAC) و كذا ملف صندوق الوطني للسجل التجاري (CNRC)، و حسب تفسيرات مسؤول بالمديرية مكلف بالإحصائيات بخصوص تباين المعطيات فإن معدل الوجود الفعلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (taux d'existence réelle) يقارب 52٪ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و هذا ما أكدته دراسة قامت بها المديرية في السنوات السابقة ، إلا أن هذا لا ينفي إزدياد عدد المؤسسات بالولاية.

تنقسم هذه المؤسسات حسب هذه الإحصائيات إلى قطاعات النشاط التالية:

الشكل رقم (02) : التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة معلومات إحصائية لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بومرداس(ديسمبر 2015)

يبين هذا الشكل أن قطاع الخدمات موجودة في الريادة من حيث عدد المؤسسات بـ 3416 مؤسسة (30٪) تشغل 13192 عامل، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 2854 مؤسسة (25٪) توظف 19901 عامل و هو القطاع الأكثر إستقطابا لليد العاملة، فالقطاع التجاري بـ 2150 مؤسسة ثم الصناعي بـ 1416، في حين نجد أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري و قطاع السياحة في ذيل الترتيب بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه الولاية خاصة الطبيعية منها.

من جانب أخر سجل المركز الوطني للسجل التجاري إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بالولاية جديدة خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر 2015 و قد بلغت 9517 مؤسسة منها 7670 شخص طبيعي و 1847 شخص معنوي و هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تعداد المؤسسات من جانفي إلى ديسمبر 2015

قطاع النشاط	إنتاج صناعي/بناء و اشغال عمومية		إنتاج تقليدي		تجارة بالجملة		إستيراد و تصدير		تجارة بالتجزأة		خدمات		المجموع	
طبيعة التسجيل	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي
جانفي	103	52	2	1	17	12	1	29	283	10	320	53	726	157
فيفري	96	54	1	1	32	17	1	21	337	5	369	40	836	138
مارس	134	61	0	1	36	18	1	30	324	12	337	67	832	189
أفريل	89	42	1	1	28	14	0	22	295	7	306	48	719	134
ماي	95	34	1	0	25	11	0	27	258	6	292	51	671	129
جوان	102	65	1	2	32	17	0	46	288	7	308	69	731	206
جويلية	62	42	1	1	12	15	0	39	183	6	160	59	418	162
أوت	58	45	0	1	20	11	0	26	164	1	186	49	428	133
سبتمبر	66	32	1	1	19	6	1	17	160	6	208	38	455	100
أكتوبر	97	43	1	1	31	17	0	40	223	12	238	54	590	167
نوفمبر	92	45	1	0	23	14	0	43	232	5	235	50	583	157
ديسمبر	89	56	1	1	24	13	1	55	315	6	251	44	681	175
المجموع	**1083**	**571**	**11**	**11**	**299**	**165**	**5**	**395**	**3062**	**83**	**3210**	**622**	**7670**	**1847**

المصدر: نفس المصدر (نشرة إحصائية لجوان و لديسمبر 2015) نقلا عن CNRC

إنطلاقا من المعطيات الإحصائية للمركز الوطني للسجل التجاري فإن عدد المسجلين خلال سنة 2015 شهد إنخفاض مقارنة بالسنة السابقة (7847 شخص طبيعي و 1959 شخص معنوي) أي تراجع قدره بالترتيب 177 شخص طبيعي(02,25٪) و 112 شخص معنوي (05,7٪).

و بالنظر للتوزيع القطاعي لهذه التسجيلات الجديدة فإنه في مجموع 1847 مؤسسة شخص معنوي القطاع الغالب هو قطاع الصناعة و البناء بـ 571 مؤسسة متبوع بقطاع الخدمات 622 مؤسسة، و في المرتبة الثالثة التصدير و الإستيراد بـ 395 مؤسسة، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : التوزيع القطاعي للتسجيلات الجديدة للمؤسسات حسب CNRC

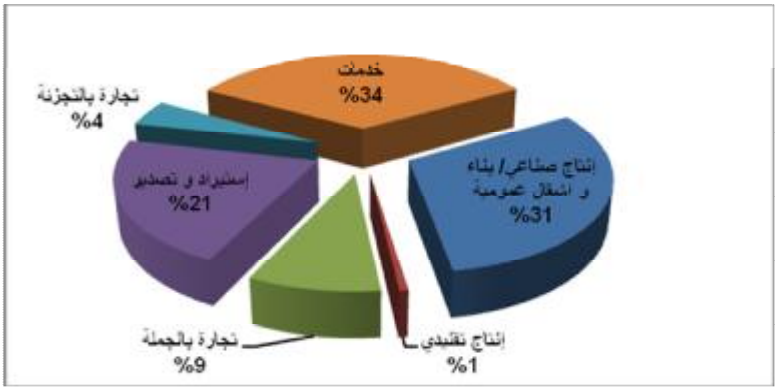

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية (جوان و ديسمبر 2015)

- **بالنسبة للمعطيات التي وفرتها وكالة ANGEM** :

بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب معطيات جوان 2015، 144 مؤسسة موزعة خاصة بين بلديات الثنية، بومرداس، بودواو و يسر و خميس الخشنة، و هي موزعة حسب قطاعات النشاط بحيث تتمركز أغلبيتها الساحقة في قطاع الخدمات بـ 103 مؤسسة ثم قطاع التجارة بـ 25 مؤسسة، و هي مبينة كما يلي:

الشكل رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط/ لكل دائرة جوان 2015

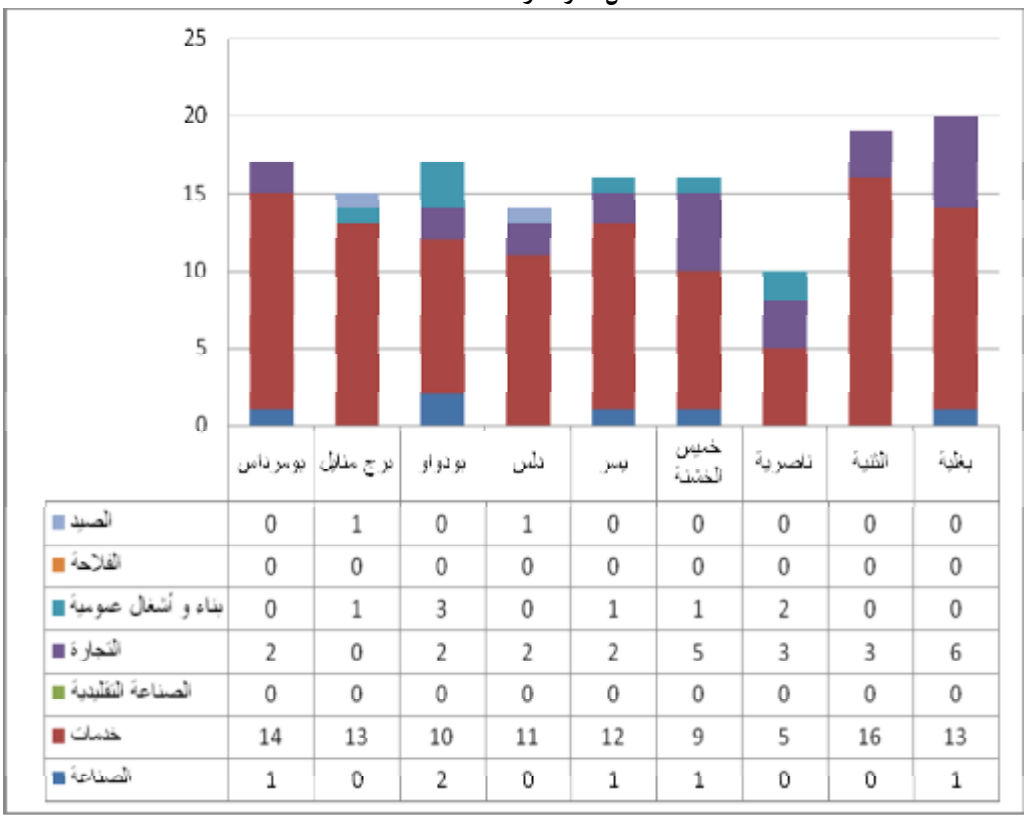

	بومرداس	برج منايل	بودواو	دلس	بسر	خميس الخشنة	ناصرية	الثنية	بغلية
الصيد	0	1	0	1	0	0	0	0	0
الفلاحة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بناء و أشغال عمومية	0	1	3	0	1	1	2	0	0
التجارة	2	0	2	2	2	5	3	3	6
الصناعة التقليدية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات	14	13	10	11	12	9	5	16	13
الصناعة	1	0	2	0	1	1	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية(جوان 2015) للمديرية نقلا عن ANGEM

- **بالنسبة لإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ:

بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل وكالة دعم تشغيل الشباب حسب إحصائيات جوان 2015 ، 209 مؤسسة موزعة كما يلي:

الجدول رقم (09): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة حسب معطيات ANSEJ جوان 2015

البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال	البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال
عفير	5	11	يسر	11	27
عمال	1	3	خميس الخشنة	21	53
بغلية	10	25	لربعطاش	3	9
بن شود	2	4	لقاطة	/	/
بني عمران	8	21	ناصرية	7	20
برج منايل	14	38	أولاد عيسى	/	/
بودواو	18	41	أولاد هداج	10	23
بودواو البحري	1	3	أولاد موسى	14	41
بومرداس	19	47	سي مصطفى	3	7
بوزقزة قدارة	1	2	سيدي داود	4	10
شعبة العامر	3	9	سوق الحد	4	9
قورصو	5	14	تاورقة	7	17
دلس	5	13	الثنية	5	14
جنات	1	1	تيجلابين	6	12
الخروبة	4	8	تيمزريت	4	10
حمادي	13	36	زموري	/	/
المجموع				**209**	**528**

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية(جوان 2015) للمديرية نقلا عن ANSEJ

بحيث نجدها تتمركز في قطاع الخدمات بـ 54 من المشاريع يليها قطاع الصناعة بـ 22 ٪، و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي للمؤسسات حسب معطيات ANSEJ

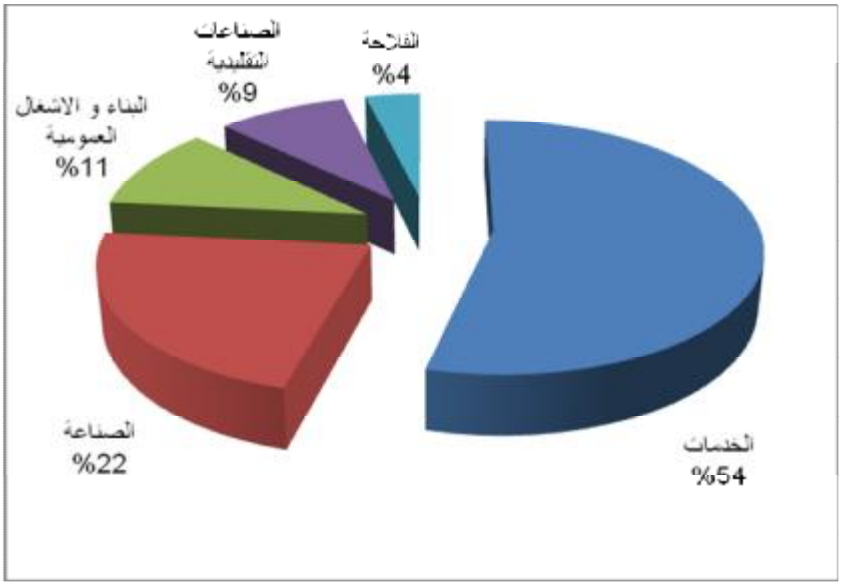

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية(جوان 2015) نقلا عن ANSEJ

- بالنسبة لمعطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1284 مؤسسة، موزعة على قطاعات النشاط كالتالي: الخدمات 399 مؤسسة، النقل 559 مؤسسة البناء و الأشغال العمومية 111 مؤسسة ، الصناعة 164 مؤسسة و الفلاحة 41 مؤسسة، و هي موزعة حسب دوائر الولاية كالتالي:

الجدول رقم (10): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معطيات CNAC جوان 2015

الدائرة	عدد المؤسسات ص و م الممولة	عدد العمال
بومرداس	142	408
برج منايل	225	643
بودواو	187	511
دلس	103	259
يسر	175	549

خميس الخشنة	259	730
ناصرية	42	113
الثنية	89	253
بغلية	62	142
المجموع	1 284	3 608

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية(جوان 2015) للمديرية نقلا عن CNAC

- **بالنسبة لمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI**:

يبين الجدول التالي عدد المؤسسات الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

الجدول رقم (11): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معطيات ANDI جوان 2015

البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال	البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال
عفير	2	6	يسر	8	116
عمال	1	2	خميس الخشنة	28	74
بغلية	4	44	لربعطاش	7	300
بن شود	1	37	لقاطة	2	29
بني عمران	12	31	ناصرية	3	4
برج منايل	10	196	أولاد عيسى	1	1
بودواو	24	197	أولاد هداج	4	30
بودواو البحري	2	13	أولاد موسى	28	373
بومرداس	17	572	سي مصطفى	1	4
بوزقزة قدارة	4	4	سيدي داود	3	20
شعبة العامر	6	23	سوق الحد	1	1
قورصو	5	214	تاورقة	0	0
دلس	8	18	الثنية	2	4
جنات	7	51	تيجلابين	5	123
الخروبة	4	60	تيمزريت	3	7
حمادي	14	318	زموري	5	193
المجموع				**222**	**3065**

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من نشرة المعلومات الإحصائية(جوان 2015) للمديرية نقلا عن ANDI

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 222 مؤسسة، موزعة على قطاعات النشاط كالتالي: النقل 121 مؤسسة، الصناعة 43 مؤسسة، البناء و الأشغال العمومية 32 مؤسسة، الخدمات 20 مؤسسة، الفلاحة 04 مؤسسة و أخيرا السياحة 02 مؤسسة.

د- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بولاية بومرداس:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل بولاية بومرداس و هذا ما تظهره الاحصائيات المقدمة من طرف المديرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم للولاية.

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية السياحة بولاية بومرداس:

تعتبر الفنادق والمطاعم أبرز أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياحة وتنمية النشاط السياحي، فوجودها في منطقة سياحية يشجع السياحة بهذه المنطقة إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمصغرة الناشطة في مجال الصناعات التقليدية والتي تسمح باستغلال ما تزخر به المنطقة من حرف.

يبلغ عدد الفنادق16 فندقا بين مصنف وغير مصنف، ومن خلال النظر إلى مكان تموقعها يتضح أنها تتركز في منطقة جد ضيقة كبلديات بومرداس، بودواو، وزموري حيث أن8 فنادق منها يقع في بلدية بومرداس مايمثل50 % من مجموعها وفنادق في بلدية بودواوو3 فنادق في زموري وفندق واحد في تيجلابين وآخر في ناصرية،بهذا نلاحظ متركزة كلها في بلدية بومرداس والبلديات المحاذية لها.

لهذه المؤسسات دورا هاما في ترقية النشاط السياحي بهذه البلديات خصوصا في فصل الصيف كونها ساحلية فهي تمثل عامل استقطاب سياحي، يوضح لنا الجدول الآتي ما توفره من مناصب عمل مؤقتة أو دائمة في القطاع السياحي خلال الفترة (2003-2008).[24]

الجدول رقم (12): توزيع عمال الفنادق بولاية بومرداس خلال الفترة (2003-2008).

السنوات	عمال دائمين	عمال مؤقتين	مجموع العمال
2003	110	67	**177**
2004	104	59	**163**
2005	110	84	**194**
2006	111	78	**189**
2007	111	78	**189**
2008	157	66	**223**

المصدر: معطيات مستمدة من ملف لفرقة بحث حول التنمية المحلية برأسة د/خنفري خيضر، جامعة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية السياحة بولاية بومرداس.

- **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير موارد مالية محلية**:

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مداخيل ضريبية معتبرة تعتبر تمويلاً لجهود التنمية في كل بلدية، ولمعرفة حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المداخيل الضريبية يجب معرفة مقدار ما تقدمه هذه المؤسسات لوحدها كضرائب من بين مجموع الضرائب المحصلة للبلديات، وفي ظل غياب معلومات تفصيلية بهذا الشكل يمكن اللجوء إلى حساب معامل الإرتباط بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى البلدية والمداخيل الضريبية للبلدية كمؤشر لطبيعة العلاقة، وقيمة هذا المعامل سوف تحدد مدى مساهمتها، فإذا كانت العلاقة قوية فهو يؤشر بأن هذه المؤسسات تساهم بشكل كبير في توفير التمويل المحلي.

إن ملاحظة المداخيل الضريبية لمختلف البلديات قبل توزيعها وهي تضم مختلف الضرائب المفروضة محليا (الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الرسم العقاري على الملكيات المبنية ، الرسم على القيمة المضافة، .....)، وبحساب قيمة معامل الإرتباط بين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمتغير مستقل وبين مجموع الضرائب المحصلة كمتغير تابع في كل بلدية نجده (0,897) و تعبر هذه القيمة عن وجود علاقة قوية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدية و حجم مداخيلها الضريبية و هو ما يوحي بمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مدا خيل للبلدية وللولاية ككل، وكون معظم المؤسسات واقعة في مناطق حضرية فإن المناطق الريفية ليس لها نصيب كبير من هذا الشكل من المداخيل وغالبا ما تعاني من العجز، بالتالي هي تستفيد من هذه المداخيل عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يوجه إليه جزء من المداخيل الجبائية المحلية .[25]

خاتمة:

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت في السنوات لأخيرة و هذا إلى غاية سنة 2015 ضمن مختلف أجهزة التشغيل ببومرداس نحو 11 304 مؤسسة تشغل قرابة 60 084 شخص في مختلف المجالات و هذا بحسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، و بالنظر إلى كل المؤهلات و الإمكانيات الطبيعية و البشرية و تعدد أجهزة الدعم و المساندة فمن الضروري أن تتوجه إستراتيجية القطاع في هذا المجال إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض خلق نسيج متكامل ومتنوع من المؤسسات ليشمل كل ميادين النشاط، خاصة فيما تعلق بمجالات تحويل المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية والخدمات المتعلقة بالصيد البحري وتربية المائيات، إلى جانب قطاعي السياحة والبناء والأشغال العمومية.

و نظرا للتباين الواضح بين مستويات التنمية المحلية في بلديات ولاية بومرداس، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تحقق توازنا اقتصاديا و اجتماعيا بفعالية، وذلك لقدرتها على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن و القرى، على عكس المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة مما يساعد على خلق فرص عمل لأفراد المنطقة التي تقام فيها، و يساهم تخفيف معدلات البطالة و رفع مستوى المعيشة بشكل عام.

إلا أنه يجب تركيز الجهود بالإضافة إلى خلق المؤسسات على إدامتها و هذا بإبعاد كل العوائق الكابحة لنمو هذه المؤسسات، و خاصة تلك التي تتعلق بالمجالات التالية: العقار، الاستقرار القانوني، الإمتيازات الجباية، الموارد البشرية و التكوين و تفعيل مؤسسات الدعم، تنشيط السوق البنكي و أليات التمويل و تخفيف التعقيدات الإدارية على وجه الخصوص.

الهوامش:

[1] محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، و رقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17و18 أفريل2006، ص 172. (محمل من الرابط التالي: http://www.kantakji.com/media/4384/88046.pdf)

[2] عبد الرزاق حميدي و عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، و رقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ص 2.

[3] القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 2001/12/15، ص 5.

[4] هواري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1962-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، 2009

[5] عبد الرزاق حميدي و عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص (3-4).

[6] عروب رتيبة و ربحي كريمة ، تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، يومي 17-18 أفريل 2006، ص721. (محمل من الرابط التالي: http://www.kantakji.com/media/4346/88011.pdf)

[7] التصنيف مستمد من لونيسي ريم، المعوقات الإجتماعية للممارسات المقاولاتية في الجزائر- دراسة حالة المؤسسة الكبرى للألأت الصناعية بباتنة، ص 159 .

[8] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غ ريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1999، ص ص31، 32 .

[9] لونيسي ريم، المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة المؤسسة الكبرى للألات الصناعية باتنة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة سطيف 2، 2014-2015، ص 159 . (http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/272/lounisse.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

[10] علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 32

[11] لونيسي ريم، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[12] علي السلمي، مرجع سبقذكره، ص ص(33-34).

[13] لونيسي ريم، مرجع سبق ذكره ، ص ص(161-165).

[14] علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[15] شريف غياط و محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الأول، 2008 ، ص139 (متوفر على الرابط التالي: http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-the-algerian-experience-in-the-development-and-promotion-of-small-and-medium-institutions-and-their-role-in-development-93618_0.pdf)

[16] نفس المرجع، ص 137

[17] مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع : تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 143.

[18] بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر 2009-2011)، رسالة ماجستيرفي علوم التسيير، تخصص إقتصاد عمومي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص(97- 98).

[19] http://tecnicaurbanistica.com/userfiles/ParcsIndustriels/6.monographie-boumerdes.pdf

[20] http://www.ons.dz/IMG/pdf/pop3_national.pdf

[21] Wilaya de boumerdes, ANDI, 2013, P08. http://www.andi.dz/PDF/monographies/boumerdes.pdf

[22] ., P16 http://www.andi.dz/PDF/monographies/boumerdes.pdf

[23] بن نعمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[24] نفس المرجع، ص 115.

[25] معطيات مستمدة من ملف لفرقة بحث حول التنمية المحلية برأسة د/خنفري خيضر، جامعة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية PME لولاية بومرداس.